كلمة معالي وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن

المؤتمر العام لليونيدو – فيينا

الدورة السادسة عشرة ٣٠-٢٠١٥/١٢/٤

حضرة الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة ورؤساء الوفود،

السيدات والسادة،

بداية، يؤيّد الوفد اللبناني ما ورد في كلمة مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الآسيوية والمجموعة العربية.

وأعبّر أيضاً عن تهانيّ الحارّة بانتخاب السيدة ستيكس هاكل رئيساً لمؤتمرنا العام في دورته الحالية، متمنّياً لك النجاح والتوفيق في مهامك الجديدة.

كما أوجّه التحيّة إلى سعادة مدير عام يونيدو السيد لي يونغ Li Young وجميع العاملين في المنظمة الدولية الذين أشرفوا على التنظيم، وكان عملهم حسناً وجيّداً، ولهم منّا على ما قاموا به الشكر والتقدير.

الحضور الكريم،

يشرّفني أن أمثّل بلدي لبنان في المؤتمر متمنين **له النجاح بما يطوّر المنظمة ويخدم مصالح الدول الأعضاء فيها**. و يؤدي الى اعتماد **مقرّرات وتوصيات بما يحقق** التنمية الصناعية المستدامة والشاملة في لبنان وسائر أنحاء العالم.

ينعقد مؤتمرنا تحت مظلة الأمم المتّحدة، وفي رحاب دولة مضيفة تضمن لنا كلّ أجواء الأمن والسلامة والراحة، في ظروف استثنائية جعلت دول العالم قاطبة مضطربة، وشعوبها قلقة بسبب الارهاب المتفلت والعابر للحدود والقارات. **هذا الارهاب الذي يستهدف لبنان وكنّا أول ضحاياه، كما استهدف أكثر من بلد حول العالم، ندينه ونرفضه على جميع المستويات.**

ان الارهاب المتفاقم يرتّب على الدول والحكومات مسؤوليات جسام في مواجهته ومواجهة ومموّليه وداعميه وبيئته الفكرية وحاضنته الثقافية. **لذا،** يجب ردع الحكومات والأحزاب والهيئات التي تقوم بدعم وتمويل وتسهيل الارهاب. كما يجب اعتماد سياسات متكاملة لمواجهة هذه الظاهرة الخطرة من خلال التشجيع الحقيقي لتطبيق الديموقراطية وترسيخ سياسات التنمية المستدامة والشاملة لا سيما تنمية الصناعة وتوفير فرص العمل ومكافحة الفقر ومحو الأميّة.

واعتبر أن العالم في حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى دور منظمة اليونيدو التنموي والداعم للقطاع الصناعي، من اجل قيام مجتمعات عاملة ومنتجة ومنتظمة بعيداً عن الشعور بالتهميش والغبن. فالقطاع الصناعي هو الركن الأساس في تحقيق النمو الاقتصادي في مختلف البلدان. وبالتالي يجب أن تبقى موارد المنظمة مؤمّنة ومستدامة لضمان استمرارية تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية.

إنّ الحرب الارهابية الدائرة في سوريا وعلى حدود لبنان ولّدت **لدينا** أزمة كبيرة نتيجة تدفّق أكثر من مليون ونصف المليون نازح سوري إلى بلدنا الصغير في الحجم، والمكتظّ أصلاً بالسكان.

أخذت الأزمة في بدايتها المنحى الانساني والتضامني، و لكن سرعان ما انعكس وفاقم الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ووصل عدد النازحين الى لبنان الى نصف عدد الشعب اللبناني تقريبا. وهم يزاحمون اللبنانيين على لقمة العيش وعلى فرص العمل في بلد تبلغ نسبة العاطلين عن العمل فيه ٣٥% في صفوف الشباب.

كلّ هذا **شكل** ويشكل ضغطاً هائلاً على مجتمعنا وبناه التحتية وقدراتنا الانتاجية وعلى النسيج الاجتماعي فيه.

لذلك نحن اللذين وضعنا رؤيتنا التكاملية للقطاع الصناعي اللبناني للعام ٢٠٢٥ نطالب من أمام هذا المنبر الأممي، بدعم لبنان سياسياً وأمنياً في مواجهة الارهاب. والعمل على ايجاد حل سياسي للأزمة السورية إنطلاقاً من المسؤلية الدولية تجاه بلدنا وأزماته المستجدة من محيطه.

كذلك نطالب من هنا، وبإلحاح، بأن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته وتعهداته، مع العلم أنه أقرّ للبنان نحو ٨ مليارات دولار في أكثر من مؤتمر للدول المانحة منذ بدء الحرب في سوريا، سدّد منها أقلّ من ١٠% حتى اليوم. ناهيكم عن اقفال المعابر الحدودية عبر سوريا والأردن الى العراق ودول الخليج أمام الصناعيين والمزارعين والمصدّرين اللبنانيين. فاضطرت الدولة اللبنانية إلى اقرار خطة بديلة باعتماد النقل البحري الأكثر كلفة ووقتاً وتم تمويلها من الانفاق الحكومي ليضاف ذلك على الضغط المالي الذي نعاني منه أساساً.

أيها الحضور الكريم،

سيبحث مؤتمرنا في جدول أعمال حافل بالمواضيع، ومن بينها الأهداف التي تحققت من اعلان ليما وهو كان بعنوان " نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة". وأودّ أن أؤكد في هذه المناسبة على عمق العلاقة القائمة بين وزارة الصناعة اللبنانية وبين منظمة اليونيدو عبر مكتبها القائم في المبنى المركزي لوزارة الصناعة في بيروت. وهما يتوليان بتنسيق دائم تنفيذ مشاريع مشتركة تصبّ في خانة التنمية الصناعية المستدامة. وتغطي هذه المشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة في مختلف المناطق اللبنانية.

وأغتنم المناسبة لتوجيه الشكر والامتنان الى فريق يونيدو العامل في لبنان، والثناء على كفاءته والتزامه وديناميّته. مع الإشارة إلى أن تواجد مكتب يونيدو في العاصمة اللبنانية وهو يغطي أيضاً سوريا والأردن، ساهم ويساهم بشكل فعّال في نجاح وديمومة مشاريع التنمية الصناعية. **ونحن متمسّكون بالبنية الحالية لمكتب بيروت بما يضمن تعاوناً تقنياً فعالاً بين وزارة الصناعة اللبنانية واليونيدو.**

أثمّن أيضاً مساهمة الدول والجهات المانحة والممولة لهذه المشاريع إن بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع أحقية وصوابية تجديد مطلبنا الملحّ بزيادة دعم تمويل المشاريع التنموية القائمة والجديدة لأن التحدّيات الملقاة على عاتق المجتمع اللبناني أصبحت كبيرة جدّاً ومهدّدة لاستقراره الأمني والاقتصادي والاجتماعي.

وعلى هذا الصعيد، أجد عليّ لزاماً أن **أجدّد** شكري للمدير العام للمنظمة السيد لي على كلّ جهوده وقيادته الحكيمة والرؤيوية التي ترسم الخطط الاستراتيجية لتطوير عمل المنظمة بما يتلاءم مع متطلبات عصرنا الحاضر والتحديات الصناعية والتكنولوجية والعلمية.

وشكراً.